التنافس ال سياسي والاقتصادي على مصادر الطاقة (النفط والغاز الطبيعي والغاز الطبيعي) نموذجا

م.م. سارة محمد عبد الحسن
المديرية العامة لتربية بغداد / الرصافة الاولى

المستخلص :
لقد جاء شكل ما يسمى بالنظام الدولي الجديد بعد ظهور عدد من التغيرات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية التي ألقت بظلالها على طبيعة المراكز الفاعلة للقوى الدولية وأدوارها، لا سيما الفاعلين الآخرين وأبرزهم مثل نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام 1991، تعد واحدة من أهم المفاصل التاريخية في العلاقات الدولية، وأثرها على طبيعة مراكز الاستقطاب الجديدة، وتوزيع الأدوار في النظام الدولي، ناهيك عن التأثير المباشر عليها. وتأثيراتها غير المباشرة على الآفاق المستقبلية للنظام الدولي.
وتأتي أهمية هذا البحث الذي يبحث في استراتيجيات القوى الكبرى للسيطرة على النفط والغاز الطبيعي العالمي، والصراع بين القوى الدولية والإقليمية الكبرى في النظام الدولي، لما له من طبيعة استثنائية ذات أهمية استراتيجية لجميع الدول. من العالم.
علاوة على ذلك، فقد أصبح الثقل الاقتصادي والأهمية الاستراتيجية لمركز جذب عالمي، مما يجعل السيطرة والاستحواذ عليها بوابة أكبر وأسهل نحو الهيمنة العالمية من خلال الفرص الاستثمارية التي يتيحها النفط والغاز الطبيعي لأهمية اقتصادية واستراتيجية ومن أجل احتواء مناطق النفط والغاز الطبيعي. ومعاملتها كمجالات ذات اهتمامات دولية للبورصة.
مما سبق، تنطلق أهمية البحث في موضوع أطروحة استراتيجيات المنافسة العالمية على النفط والغاز الطبيعي والغاز بين القوى الكبرى، وفي آليات وسياسات هذه الدول، والتي أولتها اهتماماً استثنائياً، باعتبارها رؤساء مصدرين. من الطاقة، واتجاه الاحتياطيات منها في عدد من الدول أهمها الولايات المتحدة نحو النضوب، يقابله زيادة الطلب العالمي، الأمر الذي أدى إلى ظهور معضلة الندرة، كلما تقلصت الاحتياطيات العالمية ، ولا يفوتكم فكر الدول الكبرى التي تسيطر على النفط والغاز الطبيعي يعني السيطرة على القرار الاقتصادي والسياسي العالمي.
الكلمات المفتاحية (النفط والغاز الطبيعي – الغاز – الطاقة – التنافس)

Political and economic competition over energy sources (oil and natural gas) as an example

sara mohmmed abd alhasan

Abstract:
The form of the so-called new international order came after the emergence of a number of strategic, political and economic changes that cast a shadow on the nature of the active centers of international powers and their roles, especially other actors, the most prominent of which are such as the end of World War II until 1991. It is considered one of the most important historical junctures in international relations. And its impact on the nature of the new centers of polarization and the distribution of roles in the international system, not to mention the direct impact on them. And its indirect effects on the future prospects of the international system. The importance of this research, which examines the strategies of the major powers to control global oil and natural gas, and the conflict between the major international and regional powers in the international system, comes because of its exceptional nature of strategic importance to all countries. From the world.
Moreover, its economic weight and strategic importance have become a global center of attraction, making control and acquisition a greater and easier gateway towards global dominance through the investment opportunities offered by oil

and natural gas of economic and strategic importance and in order to contain oil and natural gas regions. Treating them as areas of international interest for the stock exchange From the above, the importance of researching the topic of the thesis of strategies for global competition for oil, natural gas, and gas between major powers, and into the mechanisms and policies of these countries, to which they have given exceptional attention, as major exporters, stems from the above. of energy, and the trend of the reserves of it in a number of countries, the most important of which is the United States, towards depletion, corresponding to the increase in global demand, which led to the emergence of the dilemma of scarcity, as global reserves shrink, and do not miss the thought of the major countries that control oil and natural gas, which means controlling the economic decision. and global politics.

اولا- مشكلة البحث :

تتضمن المشكلة اسئلة جوهرية تتطلب اجابات عند الخوذ في غمار البحث العلمي وهذه الاسئلة هي :-

ما اثر متغير امن الطاقة على التنافس الدولي وكيف غير خريطة التحالفات الستراتيجية ؟

ما اثر التنافس الدولي في رسم خريطة الطاقة مستقبلا وما موقف عالم القطبية الواحدة من امن الطاقة في عالم يروم التحول الى متعدد الاقطاب ؟

ثانيا- فرضية البحث : وهي تتضمن اجوبة منطقة تحمل في طياتها التحليل والاستشهاد للاجابة على اسئلة المشكلة :-

لقد فرض امن الطاقة تنافس كبيرا في المفاهيم جديدة كمفهوم التنافس السياسي والاقتصادي وحتى اختلاف المفهوم نفسه بين وجهات النظر .

لقد رسمت خريطة التنافس تحالفات جديدة مبينة في الاساس على محور رئيسي وهو امن الطاقة الذي قاد الى مفاهيم جديدة كعالم متعدد الاقطاب وغيرها من المفاهيم

ثالثا- أهمية البحث :

إن تشكَّل ما يسمى بالنظام الدولي الجديد جاء إثر ظهور عدد من التغيرات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، فضلاً عن ذلك، فإنه أصبح يُمثل مركز الجذب والثقل الاقتصادي والإستراتيجي المهم في العالم، مما جعل من السيطرة والاستحواذ عليه البوابة الأوسع والأسهل نحو الهيمنة العالمية عن طريق استثمار الفرص التي يوفرها النفط والغاز الطبيعي بأهميته الاقتصادية والإستراتيجية وبهدف تطويق المناطق النفط والغاز الطبيعيية والتعامل معها على أنها مناطق مصالح دولية صِرْف.

أنه يبحث في إستراتيجيات القوى الكبرى للسيطرة على النفط والغاز الطبيعي والغاز العالمي، والتنافس الدائر بين القوى الدولية والإقليمية الكبرى في النظام العالمي، لما يتسم به من أهمية استثنائية استراتيجية لجميع دول العالم.

3) أن أهمية هذا البحث تكمن في أنه يتناول موضوعه الطاقة وأمنها من خلال مصدريها الرئيسين (النفط والغاز الطبيعي) بعدهما مصدري للطاقة الاحفوري، بعدهما متغيرين فاعلين في العلاقات الاقتصادية الدولية،

منهج البحث :

اعتمد التحليل على المنهج الاستقرائي الذي أردنا منه متابعة الإرث الاستراتيجي للقوى الكبرى، في التعامل مع مصدري الطاقة (النفط والغاز الطبيعي والغاز)، للتعامل مع متغيري النفط والغاز الطبيعي والغاز، ومن ثم دراسة التوجهات السياسية والاقتصادية بشان النفط والغاز الطبيعي ودوله، واعتماد منهج الاستنباط (الاستنتاج) في محاولة لرسم المشهد المستقبلي لتأمين الطاقة، تم الاعتماد في جانب أسلوب البحث على الأسلوب التحليلي مقروناً بأسلوب الاستشراف المشروط وعلى وفق الأسس الحاكمة للظاهرة والتغيرات المتوقعة في محيط العلاقات الدولية، مع الاستعانة بالتكميم في محاولة لتقدير حجم الطلب والعرض من النفط والغاز الطبيعي والغاز.

منهج البحث : اعتمد البحث المنهج التاريخي ومنهج تحليل القوة بناء على المعطيات

المبـــــــــحـــث الأول

مفهوم التنافس السياسي والاقتصادي

في بدايات القرن الحادي والعشرين، شهد النظام العالمي الجديد تحولات في ميزان القوى الدولية ، وبزوغ قوى دولية جديدة تتنافس على المكانة الدولية، ومن أهم محاور تلكم المنافسة هي السيطرة على مصادر الطاقة، وتأمين إمداداتها في ظل التزايد في ندرتها، وتزايد الطلب عليها في السنوات المقبلة، لذا أصبح أمن الطاقة أحد محددات السياسة الخارجية والدفاعية للدول، فالصراع المستقبلي بين القوة المهيمنة حالياً على قمة النظام الدولي وتلك الصاعدة، سيكون على مناطق الطاقة وامتداداتها، والتي ترتبط بنقلها وتسويقها، ابتداء من منطقة الخليج، مروراً بآسيا الوسطى وبحر قزوين وأميركا اللاتينية، وصولاً إلى القارة الإفريقية.

اذ يتوقع تقرير لمجلس (الاستخبارات الوطنية الأميركية) تحت عنوان (الاتجاهات العالمية 2025: عالم متحول)، أن تشهد السنوات الخمس عشرة المقبلة صراعاً محتدماً على الطاقة، نظراً لتغير موازين القوى العالمية، واعتماد كثير من الدول في صعودها على القوى الاقتصادية، ومن ثم تأمين احتياجاتها من الطاقة، وهو ما ذهبت إليه مجلة (Foreign Affairs) في عددها لشهري يناير وفبراير 2010، في مقالة حملت عنوان (نظام الطاقة الجديد)، سيتزايد طلب الاقتصادات الناشئة لمصادر الطاقة حتى عام 2025، فعلى سبيل المثال ستعتمد الصين على استيراد ما يقرب من ثلثي احتياجاتها من الطاقة، وكذا الحال بالنسبة إلى الهند.

وقد استشعرت الصين ذلك مبكراً، لذلك ذهبت إلى مناطق جديدة وذات قدرات نفطية واعدة من مثل أفريقيا وآسيا الوسطى، في سعيها لتأمين مصادر طاقة، تساعدها في إدامة نموها الاقتصادي المتصاعد، وهو تقدير استباقي في ظل بزوغ قوى دولية جديدة، تحاول هي الأخرى

منافسة الصين على موارد الطاقة، في ظل عدم قدرة الدول المنتجة للطاقة خارج الأوبك، من استدامة قدرتها على توفير الاحتياجات العالمية من الطاقة، ولكن دولاً منها (المملكة العربية السعودية، وإيران، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، والعراق، وروسيا) من المرجح أن توفر (39%) من الاحتياجات النفط والغاز الطبيعي في عام 2025، وجاء في التقرير أيضاً، أن منطقة الشرق الأوسط التي تحتوي على ثلثي الاحتياطي العالمي، ستستمر في احتلال موقع أكبر منتج للطاقة، ويتوقع (أن الدول الخليجية الأعضاء في منظمة الأوبك سيزيد إنتاجها بنسبة (43%) في السنوات من 2003 إلى 2025، وأن السعودية ستنتج ما يقرب من نصف الإنتاج الخليجي، وهي نسبة أكبر من الإنتاج المتوقع من إفريقيا ومنطقة بحر قزوين مجتمعتين). [1]

وكذلك فإن هناك تحولاً سيطرأ على أنواع الطاقة، إذ ستتراجع مكانة النفط والغاز الطبيعي لمصلحة الغاز الطبيعي، تشهد السنوات الخمس عشرة المقبلة زيادة في الاعتماد على الغاز الطبيعي بنسبة (60%)، وسوف تستحوذ روسيا وإيران وقطر على (57%) من احتياطيات الغاز الطبيعي، وأنّ روسيا وقطر ستصبحان في السنوات المقبلة، قوتين عظميين في مجال الطاقة.

ووفقاً لما تقدم يمكن أن نعرف التنافس الدولي بأنه (آلية من آليات التفاعل الدولي بين طرفين دوليين أو أكثر، تتضمن السعي عبر التسابق أو التباري فيما بينهما على مجموعة من المكاسب أو الموارد بقصد الحصول عليها، من دون أن تؤدي إلى اصطدام مباشر بينهما، أو احتمال حصول صراع فيما بينهما، إذ ليس من الضرورة حصول مكاسب لإحداهما وخسارة الآخر كلياً، وبشكل لا ينعكس سلباً على العلاقة فيما بينهما) [2]

---

1) ظافر عبد محمد شبر، التنافس بين المتغيرات البيئية وإستراتيجية التكييف وأثرها في الأداء، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد، 1995، ص 19.

2) المصدر السابق نفسه، ص 20.

وتأسيساً على ما تقدم، يمكن القول إن التنافس انتقل من مستوى إلى مستوى آخر، أي:إنه انتقل من الحيز الاقتصادي باتجاه آفاق أخرى، شملت جميع مناحي التفاعل الإنساني وخاصة الدولي منها، لذلك انبثقت عدة مستويات لتحليل الظاهرة التنافسية، بدءاً من الفرد والمؤسسة ومروراً بالقطاع والدولة، وصولاً إلى المستوى العالمي (مستوى ما فوق الدولي)، وهذا المستوى الأخير- الذي هو وجهة البحث- يذهب إلى أن التنافس هو السمة التي تنطبق على أغلب التفاعلات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وخصوصاً بعد انفراد الولايات المتحدة بهياكل السياسة الدولية، وانبثاق ما يطلق عليه (النظام الدولي الجديد)، وكذلك وجود نسيج عقائدي متشابه لدى بعض الأقطاب الدولية والقوى الدولية الرئيسة [1]

وبانهيار المنظومة الاشتراكية وتبني أغلب الدول لمنهج الليبرالية واقتصاد السوق الحر، أدى ذلك إلى أن ينتقل محتوى التنافس ليسيطر على مجمل التفاعلات الدولية، ويتخذ صوراً وأشكالاً اقتصادية وثقافية وعلمية وتكنولوجية.

التنافس السياسي

يشير هذا النوع من التنافس إلى وجود طرفين/ أو أكثر، يحاولان أن ينالا أكبر قدر ممكن من التأييد أو الدعم أو حتى المساعدة بطرح رؤاهما السياسية، والغرض من ذلك الترويج لأنموذج كل منهما، ومحاولة تطبيقه على حساب النماذج الأخرى، سواء كانت موجودة أو يتم التفكير بصياغة جديدة (بمعنى آخر يتم التحضير لها)، وعلى وفق مثل هذا النوع من التنافس، فإن هناك نوعين من هما التنافس الداخلي والتنافس الخارجي [2]

على المستوى السياسي ببعده الدولي، يمكن تعريف التنافس بأنه : (حالة بين دولتين أو أكثر، لا تصل إلى درجة الصراع، ولكنها تخرج عن نطاق التعاون، إلى حالة تهدف إلى منع الآخر من الحصول على شيء معين، ذلك أن طرفين أو أكثر يحاولان الحصول على المزايا والمنافع نفسها) [3]، وهذا المفهوم يرتكز على قاعدة أساسية، وهي أن أحد الأطراف يحصل على هذا الشيء والآخر يخسره، دون أن تكون هناك ردود فعل سلبية من الطرف الخاسر، ولذلك يحاول الأخير الاستفادة من إمكاناته من أجل استعادة الحصول على هذا الشيء.

وهناك من عرف التنافس على أنه : (وسيلة يلجأ إليها صانع القرار من أجل وضع البرامج والخطط، التي تتلائم وطبيعة القدرات التي يمتلكها الطرف الآخر، وهذا ما يشكل أحد الضرورات في صنع واتخاذ القرارات، والتي تشترط في أن تكون الأهداف مؤاتيه لقدرات الدولة وإمكاناتها) [4]، وخلاصة ما تقدم فإن المنافسة السياسية هي لخلق مكاسب على الأرض، يستفيد منها الطرف الذي يقوم بهذه العملية بصورة صحيحة، أكثر من الطرف الآخر، وهو ما يؤدي إلى تحقيق ما أطلق عليه (الانتصار السياسي).

التنافس الاقتصادي

يشير التنافس إلى قدرة المؤسسات الاقتصادية للدول وسياستها على تحقيق النمو في ضوء هيكل الاقتصاد العالمي، وهذا يعني أن الاقتصاد يكون منافساً عالمياً، إذا كانت مؤسساته وسياساته تدعم النمو الاقتصادي السريع والمطرد [5] ، ويعرفه المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية بأنه (قدرة الدول على أنتاج سلع

---

1) خالد حمزة جريمط، تحول آليات الصراع في العلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، بغداد/ كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006، ص33.

2) فردريك أي هايك، معنى التنافس، بحث منشور على شبكة الانترنت وعلى الرابط التالي:

www.misbahalhurriya.org

3)Hirst. Thompson Grahame and Paul, Globalization in Question, Cit.2004.p2.)

4) - Roberto Matthews and Others, International Conflict and Conflict Management, Scarborough, Ontario, Canada, 1993, p2.

5) Lall.S, Competitiveness Indices and Developing Countries, World Development, Vol129, NO, Sep, 2001, p.15.

وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي الوقت نفسه تحقق مستويات معيشة مطردة في الآجل الطويل [1] أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) فترى أن التنافس هو (الدرجة التي يستطيع فيها البلد، وفي ظل أسواق حرة وعادلة، من إنتاج السلع والخدمات الحقيقة لمواطنيها في المدى الطويل)، تعرفه (OECD) أيضاً بأنه (قدرة الأمة على توليد الموارد اللازمة لمواجهة الحاجات الوطنية) [2]، وهذا ما ذهب إليه كلاً من (Scott and Lodge)، إن التنافس هو (قدرة البلد على خلق وإنتاج وتوزيع المنتجات أو الخدمات في التجارة الدولية بينما يكسب عوائد متزايدة لموارده) [3]والتنافس على صعيد المنشأة (هو القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحاً مستمراً لهذه الشركة على الصعيد العالمي، ويتم ذلك برفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية) [4]

وأن التنافس هنا يّعد إطاراً مرجعياً يميز الشركة عن غيرها بالطريقة التي تشبع بها حاجات عملائها، مقارنة مع ما يقوم به المتنافسون وهو ما يطلق عليها (مفهوم التوجه التنافسي)، ويضيف (لستر ثرو) أنه في ظل اقتصاد السوق فإن الاستجابة الدولية لتحسين التنافس يجب أن يقع على عاتق المنشأة، بتبنيها لأفضل التطبيقات التكنولوجية والإدارية، ومقارنة أدائها بالمنشآت الأفضل في العالم [5]

و على المستوى الخارجي أو الدولي، فالتنافس أوضح وأشد، والسبب في ذلك هو سعي القوى الاقتصادية الكبرى إلى تحقيق مناطق للهيمنة والنفوذ الاقتصادي، أو أسواق اقتصادية جديدة، لذلك كانت المنافسة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والاتحاد الأوروبي، للاستفادة من هذه الميزات أو أسواق لتصريف المنتجات داخل هذه المناطق المذكورة أنفاً، أو غيرها من المناطق الأخرى حول العالم.

وتأسيساً على ذلك، فإن أهمية التنافس في المجال الاقتصادي، تنبع من كونه يؤدي إلى توفير البيئة المناسبة، المؤدية إلى تحقيق الكفاءة في تخصيص واستخدام الموارد وتحفيز الإبداع والابتكار وتحسين مستوى الإنتاجية والجودة في الإنتاج، من أجل تحسين مستوى معيشة المستهلكين عن طريق خفض التكاليف والأسعار [6]

المبحث الثاني

فواعل التنافس الدولي على مصادر الطاقة

اولا- احتواء المنافسين المحتملين والسيطرة على مصادر الطاقة

لقد كان النفط والغاز الطبيعي سبباً لنشوب الحروب في القرن العشرين للحصول على مصادر الطاقة، ولكن هذه الحروب تطورت إلى صراعات في مدة استثمار هذه المصادر، ولكونها أكبر مستهلك للطاقة بوصفها دولة صناعية كبرى، سعت الولايات المتحدة لأن يكون لها الدور الكبير في صياغة السمات الجيو- سياسية للعلاقات الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، لا سيّما في فترة تناقص موارد الطاقة،

---

[1])OECD, technology and the economy: the key relationships organization for economic cooperation and development, Paris, 2008, p.237)

[2]) ظافر عبد محمد شبر، التنافس بين المتغيرات البيئية وإستراتيجية التكييف وأثرها في الأداء، مصدر سابق،(ص، 19.

[3])Scott, B.R Lodge. US Competitiveness's : In the World Economy, Harvard Business school press, Boston, 1985, p.6.)

[4]) ظافر عبد محمد شبر، مصدر سابق، 20.

[5]) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص 39.

[6]) صالح العصفور، سياسات التنافسية (سلسلة جسر التنمية 115)، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، يوليو- تموز/2012، ص2.

وفي المنطقة العربية دعمت الولايات المتحدة الأنظمة العربية الحليفة لها بهدف الوصول إلى أحتياطيات النفط والغاز الطبيعي، وحثتها كذلك على إيداع عائدات نفطها بالدولار الأمريكي[1].

وهكذا وجدت الدول المستوردة نفسها مساهمة لدى البنوك الأمريكية والاقتصاد الأمريكي، بقيمة العشر عند شراء كل برميل نفط خام، وحصلت الدول العربية مقابل عائدات النفط والغاز الطبيعي المستخرجة استثمارها في الدول الغربية، وفي شراء الأسلحة الأمريكية، وبالمقابل وعداً بحماية أمريكا لهم، يعد الاحتواء أول حلقات السياسة الأمريكية، والتي ابتدعها الفكر الاستراتيجي الأمريكي في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي أطرت بشكل عملي وعلني متضمنة أساليب متناسقة لأجل نجاحها في تحقيق غايتها، والتي تضمنت محاصرة الاتحاد السوفيتي وكتلته

وفي ضوء الواقع الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية أصبح خيار الاحتواء كإستراتيجية، ليس ذا مغزى أو هدفاً أو حتى قبولاً دولياً، من دون وجود عدو محدد يمكن للولايات المتحدة أن تحتويه، وبذلك نزل مستوى هذا الخيار من مستوى إستراتيجية شاملة، إلى مستوى أسلوب أداء استراتيجي ضمن بانوراما الإداء الاستراتيجي الشامل، الذي يرمي لضمان ديمومة الهيمنة، والذي حدد آليات عمل الولايات المتحدة مع أعدائها أو مناهضيها متخذاً أشكالاً أخرى ومن أبرزها ما عرف بإستراتيجية (الاحتواء المزدوج)، التي وضعها (أنطوني ليك) مستشار الرئيس كلينتون لشؤون الأمن القومي الأمريكي، وبلور أسسها وشرح مضامينها (مارتن أندك) عضو مجلس الأمن القومي الأمريكي، وهي إستراتيجية خصصت للتعامل مع العراق وإيران في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية، وقد حظيت هذه النظرية باهتمام كبير من جانب الولايات المتحدة منذ عام 1993[2].

على الرغم من اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بفشل هذا الأسلوب في التعامل مع الدول والتي تصنفها، تحت تسميات متعددة مثل (دكتاتورية) أو شريرة مؤطرة بـ(محور الشر)، فإن نتائج استخدامه في التعامل مع تلك القوى، والتي يمكن لها أن تشكل تهديداً محتملاً لمكانة الولايات المتحدة كقطب مهيمن عالمياً، قد ساهم في توصيفها كعدو، وإذا كان التعامل بأسلوب الاحتواء مع الاتحاد السوفيتي قد تم عبر تطويقه، بتحالفات وتكتلات أمنية، فإن آلية الاحتواء الجديدة للولايات المتحدة في التعامل مع القوى المنافسة، أخذت شكلاً آخر هو متلازمة القوة الصلبة (العسكرية) والهيمنة على الطاقة، لكبح جماح القوة الاقتصادية تلكم القوى، بالسيطرة على مصادر الطاقة في مكامنها الرئيسة، وبالذات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ومن ثم عسكرياً بالتقرب المباشر من تلك القوى بانتشار عسكري كثيف على تخومها. [3]

يقول الباحث الاستراتيجي (برونو كولسون) بهذا الشأن (إن الأهداف الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة قد بقيت ثابتة منذ خمسين عاماً، وهي احتواء الخصوم والقضاء عليهم، الأقوياء منهم أو الضعفاء، في سبيل أن تحافظ الولايات المتحدة على وضعها المتفوق والوحيد أطول مدة ممكنة، سواء أكان منافسوها أو خصومها من الغربيين، وسواء أكانوا أعضاء سابقين في حلف وارسو أو حلفاء مقربين من واشنطن). [4]

وعلى هذا الأساس، فإن احتواء المنافسين المحتملين، يمكن أن يتم بإعادة تشكيل العلاقات الدولية بالقوة العسكرية، وهنا بدأ الشرق الأوسط وآسيا الوسطى مرتكزاً لانطلاق تنفيذ أسلوب الاحتواء القوى المنافسة، والتي يؤكد برجينسكي في كتابة (رقعة الشطرنج الكبرى)، على أن غالبيه هذه القوى ستنبثق من اوراسيا،

---

[1] – مالك عوني، صناعة الدفاع وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تحولات ما بعد الحرب الباردة، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد (138)، أكتوبر 1999، ص78.

[2] – خير الدين عبد الرحمن، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، دمشق، دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، 1996، ص22.

[3]) رباحي أمنية، تأثير التحولات الإستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص28.

[4]) أحسان عدنان عبد الله، الإستراتيجية العسكرية الأمريكية وانعكاساتها حيال منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2004، ص39.

وحذر من سيطرة قوة غير الولايات المتحدة على هذه المنطقة الحساسة من الناحية الجيو- إستراتيجية والاقتصادية، بعدها تضم احتياطيات كبيرة من مصادر الطاقة ألتي تعتمد عليها الاقتصاديات العالمية. [1]

وفي إطار الماكندرية الجديدة [*]، تتجلى أهمية منطقة آسيا الوسطى والشرق الأوسط، وهو ما يفسر سر الانتشار العسكري والتدخلات المستمر من جانب الولايات المتحدة، التي ترمي إلى احتواء منافسيها عبر السيطرة على النفط والغاز الطبيعي، وإنشاء قواعد عسكرية قرب تخوم أشد منافسيها، خاصة الصين وروسيا، وأن تجعل من مصادر الطاقة الموجودة في كلتا المنطقتين سلاح ضد منافسيها على وفق المعادلة الآتية (من يسيطر على الشرق الأوسط وآسيا الوسطى يسيطر على النفط والغاز الطبيعي العالمي، ومن يسيطر على النفط والغاز الطبيعي العالمي يسيطر على اقتصاد العالم، في الأقل في مدى المستقبل المنظور) [2]وهو ما تراه الولايات المتحدة في متناول إستراتيجيتها بعد احتلال العراق وأفغانستان وأنتشارها العسكري الكثيف في تلك المناطق الحيوية.

ويتركز اهتمام الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين على محاولة منع ربط أورو-آسيا، المتمحورة حول روسيا بمنطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط والغاز الطبيعي، ولاسيّما العراق وإيران اللتين كانتا حتى وقت قريب بعيدتين عن دائرة النفوذ والسيطرة الأمريكية، ولعل السبب الرئيس في محاولات الولايات المتحدة احتواء العراق في ظل النظام السابق وإيران حالياً، لمنعهما من امتلاك الأسلحة النووية أو القوة العسكرية، يكمن في أن الإستراتيجية الأمريكية لا تسمح للدول صاحبة المصادر النفط والغاز الطبيعية بامتلاك أي من مصادر القوة الأخرى، لأن ذلك سيمكنها من معارضة المصالح الغربية والأمريكية ويكامل جوانب القوة الأخرى لديها

ثانيا - التدخل والسيطرة على النزاعات

إن التغيير الذي طال النظام الدولي انعكس على شكل النزاعات والصراعات في العالم، وعلى الرغم من تراجع نسبة النزاعات الدولية والحروب بين الدول، إلا أنه ظهر شكل جديد من النزاعات، وهي العرقية والاثنية والقومية، والتي ازدادت بصورة كثيفة بعد الحرب الباردة، وأن هذه النزاعات أصبحت توازي خطورة أسلحة الدمار الشامل، وعلى الرغم من أنه لا يمكن التنبؤ بمستقبل وكيفية إنهاء مثل هذه النزاعات، إلا أن القوى الكبرى والمنظمات تسعى من أجل إنهائها والسيطرة عليها [3] وتطلع العالم إلى أن انتهاء الحرب الباردة سوف يجلب الاستقرار، وأن يكون هناك ميثاق عالمي لخفض التسليح لصالح التنمية، وساد تصور لدى أوربا أنها ودعت الحروب منذ الحرب العالمية الثانية، إلا أنه سرعان ما تفجر النزاع في يوغسلافيا السابقة ومنطقة البلقان، كانت النزعة القومية هي الدافع الأساس لهذت النزاع، [4]

إن الانتشار الواسع للنزاعات في العالم جعل من الصعوبة التحكم بها، لاسيما النزاعات الاثنية. [5]

إن ما يشهده العالم في القرن الحادي والعشرين أشكال جديدة للصراعات والنزاعات، والتي تستند إلى أسس ومفاهيم غير المفاهيم التقليدية، التي كانت تظهر على أساسها النزاعات والحروب، وهو ما يوصم

---

[1] مالك عوني، صناعة الدفاع وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تحولات ما بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص 65.

[2] بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1994، ص564.

[3] Stern, Paul C. and Daniel Drukman, International conflict Resolution after the cold war, National academy press, Washington, 2000, p10)

[4] جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص251.

[5] منعم صاحي العمار، نحو عالم متعدد الأقطاب، التحالفات الإستراتيجية الكبرى وأثرها في بناء هيكلية النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين (الإقليم الأسيوي نموذجاً)، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد (16)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2001، ص6.

الولايات المتحدة الأمريكية بأنها ذاهبة إلى تبني إستراتيجية جديدة وهي (إستراتيجية الفوضى الخلاقة) ، لتحاول بإدارة الصراعات لصالحها، وهذا الأمر أكد بصورة كبيرة رسوخ الأفكار الواقعية، واللجوء إلى القوة بوصفها الحل الأكثر ضماناً، لاسيما أن الولايات المتحدة الأميركية تتمتع بفائض قوة عسكرية لتعديل كفة النزاع في أية دولة لصالح الإطراف الحليفة لها [1]

وقد استخدمت الولايات المتحدة أسلوب التدخل السياسي والعسكري، بهدف الحفاظ على آليات وقواعد عمل النظام الدولي، فضلاً عن مصالحها، ويكون تدخلها مؤطراً بشعار أخلاقي تحت إطار الشرعية الدولية والمصلحة الدولية [2]

، لقد أدت المتغيرات الدولية التي نتجت عن انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وما رافقها من متغيرات مادية في ضوء إفرازات الثورة التكنولوجية إلى حدوث تغيير في مفهوم السيادة المطلقة للدولة، ليطرح تصوراً لحدود السيادة الوطنية للدولة الفردية في مواجهة التجمع الدولي.

فضلاً عن ما تقدم، فإن السلوك التدخلي الأمريكي أصبح يستند إلى أسس نابعة من الهيمنة الأمريكية على الكثير من المؤسسات الدولية، ولعل من أبرزها الأمم المتحدة التي أصبحت ساحة مثلى للسعي الأمريكي، لتوظيف إمكاناته السياسية والدبلوماسية والدعائية وحتى المالية في سبيل تحقيق نوع من الأجماع الدولي، لصالح التدخل السياسي والعسكري في مناطق العالم تحت شعارات تعطي نوع من القبول الدولي، لهذا السلوك من مثل (التدخل الإنساني)، حتى بدأ هذا الأسلوب مشاعاً لا يقتصر على الولايات المتحدة وحدها، وإنما بدأ يمارس من جانب بعض الدول الأوربية، كما يؤكد ذلك (هنري كيسنجر) بقوله (لقد جرى التخلي عن سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، لصالح مفهوم التدخل الإنساني العالمي أو الولاية القضائية العالمية، ليس من الولايات المتحدة فحسب، وإنما من قبل كثير من الدول الأوربية الغربية أيضاً)[3].

وعليه، فإن هدف الإستراتيجية الأمريكية في التدخل، ليس ملء الفراغ الناشئ عن انهيار الاتحاد السوفيتي، وإنما خلق مناطق فراغ جديدة، تتيح لها التدخل لاكتساب السيطرة على مناطق النفوذ التي تقصدها، ولتنفيذ هذه الإستراتيجية، ابتكرت الولايات المتحدة سياسة (مفاتيح التدخل)، وهي سياسة ثابتة للولايات المتحدة تقوم على البحث عن بؤر التوتر وإشعال الصراعات الإقليمية في مناطق نفوذ القوى الأخرى ومجالاتها الحيوية، ثم يأتي التحكم في هذه الصراعات عن طريق الانتهاك الجماعي، للقوى الإقليمية المتصارعة وحلفائها مع القوى الكبرى، عندئذ يبدأ التدخل الأمريكي، ليضع خاتمة لتلك النزاعات بعد ضمان سيطرتها على منطقة النزاع، مستغلة قوتها العسكرية لحسم الصراع وقدرتها الاقتصادية للسيطرة على المنطقة المعنية [4].

ثالثا- إعادة رسم التحالفات الإستراتيجية

في النظام السياسي الدولي القائم على مبدأ تعدد الدول، تقوم التحالفات الدولية بالدور الأساسي والأكبر، في الإبقاء على علاقات توازن القوى ضمن الإطار الذي يحفظ هذا التعدد ويبقي عليه[5]، تختلف التحالفات بين الدول الداخلة فيها بحسب نوع العلاقة بين هذه الدول، ودرجة العقلانية والتفاهم وحجم

---

[1] جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص252.

[2] المصدر السابق نفسه، ص 255.

[3] رودولف جولياني، روايتان للسياسة الخارجية الأمريكية، جمهورية وديمقراطية، دراسات عالمية، العدد(72)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2008، ص12.

1) Conrad C. Crane Facing the Hydra: Maintaining strategic balance while pursuing a global War against terrorism, Monograph, Strategic studies institute U.S Army War College, Pennsylvania, United State, 2002, p.5.

[5] فريد النجار، التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون، خيارات القرن الحادي والعشرين، ط1، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص 16.

المخاطر والمصالح المشتركة بينهم، وبما أن البيئة الدولية ذات طابع تنافسي دائمة التغيير ومتزايدة من حيث المخاطر، لا توجد تحالفات دائمة، ولكنها تتغير باستمرار وفقاً لمتغيرات البيئة الدولية، وهذا يؤدي إلى البحث دائماً عن شركاء أو حلفاء لمواجهتها، وخاصة بما يتعلق بكسب الحلفاء الجدد[1]، أي إن التحالفات تقوم على أساس مواجهة أخطار أو تحقيق أهداف مشتركة ومتطابقة، وأن هذا الأمر هو من مرتكزات العلاقات الدولية ونظريات توازن القوى، إلا أن ما ميَّز آلية التحالفات بعد أحداث 11 أيلول 2001، هو أنها تحالفات قائمة على أساس المصلحة، بغض النظر عن الأسس الإيديولوجية والعقائدية التي تجمع الإطراف المتحالفة، لكون التهديد أصبح مشتركاً.

إن التغييرات السريعة في البيئة الدولية ولا سيما في الجانب الأمني، من شأنها أن تؤدي إلى تهديد مصالح الدول، ولأن هذه المصالح مختلفة من دولة لأخرى، وكذلك اختلاف طبيعة التهديدات الموجهة ضد هذه المصالح، ويصبح من الصعب إيجاد التوفيق بين هذه المصالح، ومن هنا يصبح من الصعوبة إنشاء تحالفات متعددة الإطراف، في حين أن التحالفات الثنائية هو هدف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال[2]، ولا سيّما أن المسوغ الأمريكي لإنشاء التحالف هو ليس التصدي لعدو ذي مقومات عسكرية أو اقتصادية هائلة، بل هو بسبب صعوبة مواجهة تهديدات متعددة من مثل الإرهاب المنتشر في العالم، وكسب الدعم والتأييد الدولي، وهي ترى في الوقت نفسه أن الانفتاح على كسب حلفاء جدد، هو أمر ضروري لها.

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة، فإنها وتبعاً لشدة انغماسها في الشؤون الدولية، حرصت على استخدام هذا الأسلوب في علاقاتها الدولية، بل إن هذا الأسلوب لم يفارق السياسة الأمريكية على امتداد تاريخها، خاصة بعد تخليها عن سياسة العزلة ودخولها كطرف أساسي في الحرب العالمية الأولى، ضمن دول التحالف وكذلك في الحرب العالمية الثانية، التي أفضت نتائجها إلى بروز صراع أيديولوجي بين الشرق التي تحكمه الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي وبين الغرب الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة[3]، وهكذا انقسم العالم إلى جبهتين أديم وجودهما على مقدار التزامهما بالسياسات التحالفية، وبذلك كان (حلف وارسو) جواباً أو نداً لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وقد ركزت الولايات المتحدة جل اهتمامها في بناء تحالف دولي يضم قوى كبرى ذات شأن، وتكون قيادته بيدها، وهو ما تحقق لها خلال في الحرب الباردة بواسطة حلف (الناتو)، إن سعي الولايات المتحدة لديمومة هيمنتها والانفراد على الساحة الدولية، يتطلب جهوداً استثنائية ولا يمكن أن يكون بمعزل عن وجود قوة إسناد للتحرك الأمريكي، لصعوبة تحمل قوى عظمى واحدة أعباء الاستقرار الدولي، أو ترتيبه على وفق رؤيتها، إذ إن تكاليف البقاء على القمة أكبر من تكاليف الوصول اليها.

وعليه، كان لابد للولايات المتحدة منذ خروجها منتصرة بعد الحرب الباردة، أن تعمل على بناء قنوات تفاعل مسيطر عليها مع القوى الكبرى والمؤثرة في النظام الدولي، بقصد تكوين (تجمع قوى أو تحالف دولي)، لمعاونتها على تنفيذ إستراتيجيتها الكونية الهادفة للهيمنة على العالم فـ(النظام الدولي الجديد يكتسب

---

1)ادريس لكريني، التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر، من غزو أفغانستان وغزو العراق، المطبعة والوراقة الوطنية، المغرب، 2005، ص14.

2) William tow. Asseing U.S .Bilateral security Alliances in the Asia Pacific (southern Rim): why the san Francisco system endures, working paper, published as =part of the (America Alliances with Japan and Korea in a Changing Northeast Asia), Research project, freeman spoil institute for international studies, standard university , California, United State, October, 1999, p45.

3) ادريس لكريني، التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر، من غزو أفغانستان وغزو العراق، مصدر سابق، ص 17.

شكله من المشاركة في المصالح والأفكار والأفعال) وتلك على وفق المنطق الأمريكي، ضرورة لابد منها في ظل محدودية النفوذ والموارد وتنامي قدرة الآخرين على المقاومة[1].

وهذا يتطلب إعادة رسم التحالفات الإستراتيجية بين القوى الكبرى خاصة الأوربية منها التي يضمها حلف الناتو، وإشعار هذه القوى بأهمية القوة الأمريكية لحماية مصالحها واستعدادها لقبول المشاركة (الإقليمية والدولية)، التي يفرضها الواقع العلمي والسياسة الواقعية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وهذا ما أشار إليه هنري كيسنجر في أكثر من مناسبة بتأكيده (أن النظام الدولي الجديد لا يمكن تأسيسه بإرادة أمريكية منفردة)، ودعا إلى ضرورة إتباع منهج توازن القوى في التعامل الدولي، بوصفه أفضل مناهج التعامل وحل مشاكل ما بعد الحرب الباردة، إدراكاً منه أن المشاركة الدولية ضرورية لاستمرار الدور الأمريكي العالمي، وأن الانفراد خطر جسيم على موقع الولايات المتحدة دولياً[2].

ويرى (ريتشارد هاس) أن تحديات القرن الحادي والعشرون تستلزم من السياسة الخارجية الأمريكية، أن تعتمد عقيدة أطلق عليها (عقيدة الدمج)، والتي تتضمن إيجاد علاقة تعاونية بين القوى الكبرى في العالم تسمى (تفاهمات القرن الواحد والعشرين)، وفي سبيل نجاح هذا الأسلوب في تحقيق غرضه في ديمومة الهيمنة الأمريكية، سعت الولايات المتحدة إلى توسيع (حلف الناتو)[3]، ومن ثم توسيعه واستمرار انضواء الدول الصناعية الكبرى وضم روسيا إليها فيما بعد، وذلك ضماناً لاستمرارية صورة النسق الدولي أحادي القطبية بزعامة أمريكية، ومحاولة صرف القوى الكبرى ألتي تتطلع إلى مزاحمة الولايات المتحدة على قيادة النسق العالمي عن متابعة محاولتها، ويتم تحقيق هذا الهدف على وفق التفكير الاستراتيجي الأمريكي بإفساح المجال أمام تلك الدول كي تشارك في تقرير الأوضاع الدولية، وفي حدود ما تسمح به الولايات المتحدة الأمريكية، أي بالقدر الذي لا يتيح لهذه القوى الكبرى التي يمكن أن تشكل منافساً حقيقياً، من أن تتمرد على الهيمنة الأمريكية، أو أن تشق عصا الطاعة في مواجهتها، أو أن تتطلع إلى توسيع نطاق نفوذها، ودورها بشكل يتعارض مع المصالح الأمريكية[4].

رابعا- انتشار العسكري

إن أمن الطاقة يتطلب حماية امدادات موارد الطاقة، ولهذا أخذت الولايات المتحدة، تنشر قواتها في الخليج العربي، وتحضر لأجل عمليات موسعة في مناطق أخرى غنية بالموارد، بما في ذلك منطقة بحر قزوين، وتوسع وجودها في المياه المستخدمة لنقل إمدادات الطاقة عبر السفن، وأولت كل من روسيا الاتحادية والصين أهمية كبرى لضمان إمدادات الطاقة بعد انتهاء الحرب الباردة، فقد أضفت روسيا على سبيل المثال، أهمية كبيرة على أمن إمداداتها النفط والغاز الطبيعية والمعدنية الهائلة وأراضيها الواسعة والبعيدة عن الشواطئ، ويلاحظ أن روسيا أكدت في العقيدة العسكرية التي أعلن عنها الرئيس فلاديمير بوتين في 21 نيسان من عام 2000[5]، أن وظائف القوات المسلحة الروسية، تتضمن خلق الشروط لأجل أمن النشاط الاقتصادي وحماية المصالح القومية الروسية في البحار الإقليمية، على الجرف القاري وفي النطاق الاقتصادي، قبالة شواطئ الاتحاد الروسي وفي أعالي البحار، وكذلك سعت روسيا نحو بحر قزوين متنافسة مع الولايات المتحدة على النفوذ في دول أسيا الوسطى.

وعدلت الصين واليابان بالمثل سياستيهما الأمنيتين وفقاً للأولويات الاقتصادية الجديدة، فقد قلص الصينيون قوتهم على الحدود مع روسيا، التي كانت مكاناً للتوتر في الحرب الباردة، وأخذوا يوسعون

---

[1]) دونالد رامسفيلد، نمط جديد من الحرب، جريدة الشرق الأوسط، العدد (8341)، 2001/9/29.

[2]) ادريس لكريني، التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر، من غزو أفغانستان وغزو العراق، مصدر سابق، ص 15.

[3]) فريد النجار، التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون، مصدر سابق، ص 30.

[4]) محمد سميح حميد، البعد الاقتصادي في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، مجلة الفكر السياسي، العدد (35)، المؤسسة العربية للتوزيع المطبوعات، دمشق، 2009، ص 33.

[5]) دونالد رامسفيلد، نمط جديد من الحرب، مصدر سابق.

نفوذهم إلى بحر الصين الجنوبي، وهي منطقة تحوي احتياطيات هائلة من النفط والغاز الطبيعي والغاز الطبيعي[1].

وبإزاء هذه المنافسة القوية على مصادر الطاقة، عمدت الولايات المتحدة إلى صياغة سلسلة من التواجدات ذي الطبيعة المزدوجة خارج حدودها، كالانتشار العسكري على شكل مئات من القواعد الجوية والبحرية (الثابتة والمتحركة)، وانتشار المصالح المتمثلة في التغلغل في اقتصادات معظم البلدان[2]، سواء على شكل الاستثمارات الكبيرة أم السيطرة على الأسواق الخارجية وإغراقها بالسلع والمنتجات الأمريكية، وبما يعني مزيداً من الانتشار العسكري لحماية تلك المصالح.

خامسا- ضمان التفوق

إن فكرة القوة وتوظيفها من أجل التفوق، لم تكن حديثة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، لكن التطور الذي أصابها هو السعي من أجل ضمان عدم منافستها أو التفوق عليها، لاسيما بعد ظهور وصعود دول منافسة، هذا يعني أن فكرة الانهيار والتدهور لم تعد مقبولة لدى الولايات المتحدة، إلا أن ظهور أقطاب منافسة تحاول أن تتقاسم أو تزيح الولايات المتحدة هي الفكرة الآخذة بالتبلور وإمكانية حدوثها تراها ممكنة، فالولايات المتحدة برزت كقطب فاعل نهاية الحرب الباردة بسبب ما تمتلكه من قدرات، فضلاً عن ضخامة أهدافها وانتشارها عبر العالم مما جعلها قوة متفردة بالعالم.

ويبين (الجدول-1) حجم التفوق الأمريكي في بعض المجالات العسكرية، مقارنة مع الدول الأكثر تطور في المجالات نفسها، والتي يمكن أن تتنافس مستقبلاً معها، آخذين بالحسبان طبيعة التحول والتطور في القوة العسكرية الأمريكية.

ويرى روبرت كاغان (أن تفرد الولايات المتحدة بالقطبية الأحادية لا يروق للكثير من الدول، التي ترى بأنه اختلال لتوازن القوى، ولهذا سوف ترصد كل طاقاتها وإمكاناتها من أجل إعادة التوازن ومنع الولايات المتحدة من أن تتصرف بصورة أحادية)[3]، ولهذا كانت ترى بعض الدول أن الصدمات التي تتعرض لها الولايات المتحدة سواء في أحداث 11/ أيلول أو أزمة الحرب في العراق ستسرع في فقدانها لميزة التفوق.

(الجدول -1)

يبين التفوق الأمريكي في بعض المجالات العسكرية مقارنة بالدول الكبرى

المادة	أمريكا	المانيا	بريطانيا	فرنسا	الصين	روسيا
حاملة طائرات	العدد11/ 2008	ـــــ	ـــــ	ـــــ	العدد1/ 2010	العدد1/ 2005
سفن تابعة للقوة البحرية	1559	134	143	139	760	526
فرقاطات	العدد 2008/92	13	21	20	العدد 2004/42	العدد 2005/19
مدمرات بحرية	العدد 2008/50	العدد 2008/3	العدد 2008/11	العدد 2006/13	العدد 2004/21	العدد 2005/15

Source: www.globafirepower.com

فيما كانت الصين تسعى إلى الاستفادة من أحداث 11 من أيلول 2001، واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان والعراق، من أجل أحداث حالة من التوازن، إلا أن الولايات المتحدة كانت في الوقت

[1] – عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية، الحوارات النظرية الكبرى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009، ص60.

[2] – محمد سميح حميد، البعد الاقتصادي في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، مصدر سابق، ص 34.

[3] – عبد الحي زلوم، أزمة نظام الرأسمالية والعولمة في مأزق، ط1، المؤسسة العربية للنشر والدراسات، بيروت، 2009، ص55.

نفسه تعمل على توسيع قوتها ومؤسساتها العسكرية، فضلاً عن التوسع في بناء القواعد العسكرية في العالم[1].

تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أن التغيير في البيئة الأمنية في العالم على خلفية أحداث 11/ أيلول، جعل الدول تسعى من أجل تأمين مصالحها، لكي تتجنب التحديات الأمنية، وهذا الأمر يدفع الدول إلى اكتساب القوة إدراكاً منها، بأنه لا يمكن لأية دولة منفردة تحقيق الأمن والاستقرار العالمي إلا ضمن مصالحها، وهذا يؤدي إلى التنافس من أجل زيادة القدرات لكل دولة، وتكون المحصلة النهائية إلى أن تحسن الدول مقومات قوتها، وهذا الأمر ليس من أجل توازن القوى، بل من أجل أن ترتقي في مكانتها ومركزها في النظام الدولي[2]، لاسيما الدول الكبرى التي تدرك بأن خروج النظام الدولي عن سيطرتها، لا يمكن معالجته، إلا عن طريق الحرب، لذلك تسعى إلى كبح أية دولة تتصدى لها.

تدرك الولايات المتحدة أن القوة اليوم، تتوزع بحسب هرم تكون أعلى قمته القوة العسكرية، الذي تترأسه هي دون منازع، في حين تأتي بعدة القوة الاقتصادية التي تتوزع في عالم متعدد الأقطاب، تكون فيه أوروبا والصين واليابان جانبها[3]، ومن ثم السياسية والدبلوماسية أو ما تعرف بالعلاقات الثنائية الدولية، التي تكون قاعدة الهرم وتمثل فيها الولايات المتحدة دوراً مهماً وأساسياً في السيطرة على النظام الدولي.

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية توظيف قدراتها العسكرية والاقتصادية، بل الإعلامية والثقافية في بلورة نموذج خاص بها، فرضته على الدول الأخرى، وهذا ما أكدّه جوزيف ناي أستاذ العلاقات الدولية بجامعة هارفرد، عن القوة الناعمة فهو يعرفها بأنه (قدرة أمة معينة للتأثير في أمم أخرى، وتوجيه خياراتها، وذلك استناداً إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها، بدل الاعتماد على الإكراه والتهديد)[4]، ويذكر ناي أن هذه الجاذبية تعد أهم وسائل نشرها للثقافة والدبلوماسية، فضلاً عن الوسائل الاقتصادية والقانونية[5].

المبحث الثالث

التنافس المستقبلي على مصادر الطاقة

ويّعد النفط والغاز الطبيعي بمثابة (أم الطاقات) و(الدم) الذي يسري في شرايين الصناعات الحديثة، والعصب الرئيس للاقتصاد الحديث، وفي الوقت الراهن فإن النفط والغاز الطبيعي والغاز ليس ثروة فقط بقدر ما هو مورد استراتيجي يتمتع بأبعاد سياسية لما له من تأثيرات سياسية على استقرار وأمن الدول، وأن الدور المهم الذى يؤديه النفط والغاز الطبيعي في المجتمعات المعاصرة، هو بالذات الذي جعل مسألة الأمن النفط والغاز الطبيعيي من إحدى أهم القضايا ذات الأسبقية التي توليها دول العالم اهتماماتها عند دراسة القضايا المتعلقة بأمنها الاقتصادي والقومي، وخاصة الدول الغربية التي اقحمت نفسها في كل ما يتعلق بالنفط والغاز الطبيعي، وراحت تتنافس لبسط سيطرتها على مصادره في الداخل والخارج، مستخدمة الأساليب السياسية والعسكرية والديبلوماسية والقانونية كافة.

---

[1]) عيسى درويش، ملامح السياسة الأمريكية والمستجدات الراهنة والمقبلة، مجلة الفكر السياسي، العدد (34)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2010، ص 27.

[2]) كنيث والتز، نظرية السياسة الدولية في ريتشارد دليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية، الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمة: هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت،2009، ص225.

[3]) رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الأمريكية : بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2008، ص12.

[4]) جوزيف س. ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسية العالمية، ترجمة محمد توفيق البجبرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص25.

[5])المصدر نفسه، ص 15.

وبناء على الأبحاث والتحليلات لخبراء الطاقة الدوليين، فإن الطلب العالمي على النفط والغاز الطبيعي سيزداد بشكل سريع في العشرين سنة القادمة، ومن ثَّم ستشتد درجة خطورة انقطاع الأمداد النفط والغاز الطبيعي، فمن أجل ضمان الأمن النفط والغاز الطبيعي، ركزت الدول الكبرى على السوق النفط والغاز الطبيعية الداخلية والخارجية على حد السواء، ونظرت إلى مسألة الإمداد النفط والغاز الطبيعي من منظور عالمي، إن الصراع القائم بين دول العالم على الموارد النفط والغاز الطبيعية الدولية، أضحى اليوم من ضمن القواعد الأساسية التي يبنى عليها محاور دبلوماسيتها السياسية[1].

ظلت إستراتيجية الموارد الطبيعية جزءاً مهماً من الإستراتيجية الجيو-سياسية العالمية، إذ وضع كل من مايديجين – داعية (نظرية سيادة الأراضي الوطنية)، وبريجينسكي بنظريته الحديثة (لعبة للشطرنج)، الموارد الطبيعية في المكانة الإستراتيجية.

إن الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية الكبرى، قد ربطت إستراتيجية الموارد الطبيعية بشكل وثيق مع أهدافها السياسية الإستراتيجية، فقبل اندلاع الحرب العالمية الثانية[2]، كان المحور الجيوغرافي للنفط والغاز الطبيعي العالميين في خليج المكسيك الأمريكي، ثم انتقل تدريجياً - عقب الحرب – إلى منطقة الخليج في الشرق الأوسط، إذ ظلت مكانته كمحور جيوغرافي للنفط والغاز العالميين تتعرض لتحديات كبيرة، إثر ما تعرض له من ضربات أدت إلى أزمات نفطية عالمية حادة في عامي 1973 و 1979 على التوالي، ومع ذلك لا زال يتمتع حتى الآن بنفوذ هائل.

لقد كان النفط والغاز الطبيعي مصدراً متكرراً للصراع في الماضي، فكثير من المعارك الرئيسة للحرب العالمية الثانية، فجرتها محاولات قوى المحور للسيطرة على إمدادات النفط والغاز الطبيعي الموجودة في مناطق يسيطر عليها خصومهم، والسعي وراء عائدات نفطية أكبر، ولكن الاقتتال على النفط والغاز الطبيعي ليس ببساطة ظاهرة من الماضي، نظراً للطلب العالمي الدائم الازدياد على الطاقة وللإمكانية المستمرة لانقطاع الإمداد، فإن تفجر صراع على النفط والغاز الطبيعي محتمل الحدوث بالقدر نفسه في المستقبل.

(الجدول -2)

يوضح مقارنة بيانات الطلب على النفط والغاز الطبيعي بين أوبك ووكالة الطاقة الدولية

(مليون برميل يومياً)

المنطقة	بيانات أوبك			بيانات وكالة الطاقة الدولية		
	1997	2010	2020	1996	2010	2020
أمريكا اللاتينية	22.7	25.5	26.8	22	27.4	30.2
أوروبا الغربية	14.3	15.9	16.7	13.7	15.3	16
اليابان واستراليا	6.7	7.1	7.7	7.1	7.5	8.3
جملة الدول الصناعية الغربية OECD	43.6	48.5	51.2	42.7	50.1	54.5
الاتحاد السوفيتي سابقاً وشرق أوروبا	5.7	6.7	7.5	5.7	6.4	6.9
الاتحاد السوفيتي سابقاً	4.2	4.8	5.4	4.4	4.7	5.2
شرق أوروبا	1.5	1.9	2.1	1.3	1.7	1.7
البلدان النامية	24.1	32.7	40.3	23.1	37.0	48.7
أجمالي العالم	73.4	87.9	99	71.5	93.5	110.1
نصيب أوبك من الإجمالي (مليون برميل)	---	39.6	51.2	---	41.5	53.5
نصيب اوبك من الإجمالي (%)	---	45.1	52.0	---	44.4	49.0

Source: http://www.opec.org/opec_web/en./p33.

[1])عيد بن مسعود الجهني: الجولة الجديدة للصراع على نفط القارة السمراء، مصدر سابق.

[2]) كوثر عباس الربيعي، التأثير الأمريكي في سوق النفط والغاز الطبيعي العالمية، مجلة دراسات دولية، بغداد، العددان 31–32، أيلول – كانون الأول 2006، ص27.

على وفق ما تقدم، يتضح التوقع بأن الحاجة للنفط سوف تزداد في القرن الحادي والعشرين، في وقت فاق فيه الاستهلاك السنوي العالمي عام 2012 نحو (31.390) مليار برميل[1]، ولظهور تحولات في الاقتصاد العالمي من بينها منافسة دول أخرى (الدول الصاعدة) للولايات المتحدة الأمريكية على شراء النفط والغاز الطبيعي، وفي مقدمة تلك الدول الصين والهند، وتشير بعض الإحصاءات إلى تسجيل قفزة في الطلب على النفط والغاز الطبيعي في عام 2011، تتراوح نسبتها بين (2,2% و 2.5%)، ليصبح الطلب (84) مليون برميل يومياً[2]، ويقدر استهلاك الصين بـ(10) ملايين برميل في اليوم، أي بزيادة قدرها (12%) عما كانت عليه في عام 2010، يوضح (الجدول-3) اعتماد الدول على الاستيراد للنفط، وتّعد الصين ثاني مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة معدلات التخزين للتحكم بأسعار النفط والغاز الطبيعي والمحزونات النفط والغاز الطبيعية هي (مخزونات صناعية أو مخزونات حكومية أو مخزونات إستراتيجية).

(الجدول - 3) يبين نسبة الاعتمادية على استيراد النفط والغاز الطبيعي
(نسبة مئوية)

الدولة	2001	2010	2015	2025
الولايات المتحدة الأمريكية	55.7	60.7	64.1	68.5
الصين	31.5	47.5	58.8	73.2
بلدان آسيا الأخرى (أ)	64.7	73.6	82.4	86.9
أوروبا الغربية	50.1	57.7	61.8	68.6
اليابان	98.5	98.6	98.7	99.0

أ: تشمل الهند وكوريا الجنوبية وبلدان جنوب شرق اسيا الاخرى.

Source: Oil and gas magazine, Vol, October, 2003, p.3 www.Arab-oil.com

واستناداً إلى توقعات (EIA)، فإن استهلاك الصين الكلي للطاقة، سيزيد بمعدل سنوي يبلغ (3.8%) حتى عام 2020، في وقت سيزداد فيه الطلب العالمي على الطاقة بنسبة (58%) بحلول عام 2025، ووفقاً لتوقعات (Exoon Mobile) كما هو في (الجدول-4)، فإن الطلب الصيني على الطاقة سيتضاعف في الفترة ما بين 2004-2030، على حين سيزيد الطلب على الطاقة عالمياً بنسبة (50%) وفي أوروبا (18%)، وحدها الهند ستشهد ارتفاعاً كبيراً في الطلب على الطاقة بنسبة (164%)[3].

إما بالنسبة إلى الهند، فتصِّنف كعاشر أكبر اقتصاد في العالم، بأخذ الناتج المحلي الإجمالي بالحسبان، يرافق ذلك ما تشهده من نمو اقتصادي بمعدل (7%) منذ عام 2000، وقد استمر نموها المعتاد برغم الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالعالم سنة 2008، تتلخص معضلة الطاقة التي تواجهها الهند، في أنها جاءت رابع أكبر مستهلك للطاقة في العالم في سنة 2011، بعد الولايات المتحدة والصين وروسيا، وتضاعف استهلاك الهند للطاقة بين سنوات 1990 -2012 برغم أن متوسط استهلاك الفرد في الهند ظل متدنياً بالمقارنة مع الدول الغربية[4].

(الجدول- 4) يوضح الطلب العالمي على الطاقة 2004-2030
(مليون ب/ي من النفط والغاز الطبيعي و %)

Increase	%	2030	%	2004	

[1])أمريك شومراد، البترول من منظور مستقبلي، جيو–سياسية الطاقة، باريس، موقع البيان، على الرابط الأتي:
http://www.albayan.net

[2])كوثر عباس الربيعي، التأثير الأمريكي في سوق النفط والغاز الطبيعي العالمية، مصدر سابق، ص 30.

[3] – علي حسين باكير، الصين تسبق الجميع وتحاول التهام نفط أفريقيا، مجلة المجتمع، الكويت، العدد (1695)، 2012، ص 76.

[4]) أمريك شومراد، البترول من منظور مستقبلي، مصدر سابق.

North America	55	25.5	69	20.6	25
Latin America	13	5.9	24	7.2	85
Europe	39	17.7	46	13.7	18
Russia and Caspian region	20	9.1	28	8.4	40
China	26	11.8	52	15.5	100
Japan	11	5.0	12	3.6	9
Africa	12	5.5	19	5.7	58
Middle East	11	5.0	18	5.4	64
India	11	5.0	29	8.7	164
Rest of Asia pacific	22	10.0	38	11.3	73
Total	220	100.0	335	100.0	52

Source: Exoon Mobile (2004) and (Pablo Bustelo) calculations.

لقد زاد استيراد الهند من النفط والغاز الطبيعي الخام من (40%) من احتياجاتها سنة 1990 إلى (70%) سنة 2011، وتم استيراد نحو (64%) منه من الشرق الأوسط سنة 2012، وتبين التقديرات بأنه في سنة 2030، ستستورد الهند (91%) من احتياجاتها من الطاقة من الخارج[1]، بلغت احتياطات الهند المقدرة من النفط والغاز الطبيعي والغاز الطبيعي في مارس/آذار 2011 (757) مليون طن من النفط والغاز الطبيعي و(12.14) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، ويوجد (43%) من احتياطي النفط والغاز الطبيعي الهندي في حقول السواحل الغربية و توجد (22%) منها في حقول ولاية آسام بشمال غرب الهند والبقية في أمكنة أخرى، أما احتياطاتها من الغاز الطبيعي (35%) منها في حقول السواحل الشرقية (33%) منها في حقول السواحل الغربية والبقية في أمكنة أخرى[2].

وتعتمد الهند على استيراد النفط والغاز الطبيعي الخام ومشتقاته لسد احتياجاتها المتزايدة، وقد ظلت الكميات المستوردة تزداد سنة بعد أخرى، وقفز استيراد الهند من النفط والغاز الطبيعي الخام ومشتقاته من (11.68) مليون طن عام 1970 إلى (163.59) مليون طن عام 2011، وقد شهد عام 2012 زيادة (2.27%) عن السنة السابقة، وتقوم الهند حالياً باستيراد نحو (70%) من احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي الخام ومشتقاته من مختلف المصادر عبر العالم.

وبهذا يمكن القول، إن التصورات المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية لسوق النفط والغاز الطبيعي العالمية تؤكد على أن الاستهلاك العالمي أرتفع من (84.1) مليون برميل يومياً سنة 2005، إلى (89.7) مليون برميل في اليوم سنة 2012، وإلى (98.8) مليون برميل في اليوم سنة 2015، وإلى (108.2) مليون برميل في اليوم سنة 2020، وإلى (118.8) مليون برميل في اليوم سنة 2025، في حين أن معدل الزيادة بين (2000 و 2025) يبلغ (41.9) مليون برميل في اليوم، أي بنسبة (54%) [3].

وتشير بعض التقارير إلى أن دول إفريقيا ستوفر (15%) من تلك الاحتياجات، ويتوقع مجلس المعلومات القومي الأمريكي، أن ترتفع نسبة استيراد النفط والغاز الطبيعي من إفريقيا إلى (25%) بحلول عام 2015، بل إن الإحصاءات الصادرة من الإدارة الأمريكية لشؤون النفط والغاز الطبيعي والطاقة، تؤكد عمل كافة الترتيبات لرفع نسبة الاستيراد الأمريكي من النفط والغاز الطبيعي الإفريقي إلى (50%) من مجموع النفط والغاز الطبيعي المستورد بحلول العام 2025[4].

---

[1]) كوثر عباس الربيعي، التأثير الأمريكي في سوق النفط والغاز الطبيعي العالمية، مصدر سبق ذكره، ص 29.

[2]) علي حسين باكير، الصين تسبق الجميع وتحاول التهام نفط إفريقيا، مصدر سبق ذكره.

[3]) انطوني كوردسمان (الشرق الأوسط الأكبر) المهمات الأمريكية سنة 2004، متغيرات الحلف الأطلسي، المعضلة الأوربية أنظمة المنطقة، النفط والغاز الطبيعي، مركز الدراسات الإستراتيجية في واشنطن، ترجمة مركز الدراسات الإستراتيجية، دمشق، 2004، ص9.

4) عيد بن مسعود الجهني: الجولة الجديدة للصراع على نفط القارة السمراء، الحياة اللندنية، 2008/3/29.

لذا ذهب المفكر الأمريكي زبيغنيو بريجنسكي إلى القول إنه يجب أن يتكيف فهمنا للجغرافية السياسية مع الحقائق الجديدة للقوة [1]، وبذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية لابد لها من إحكام السيطرة على مناطق مهمة من العالم في آسيا وأفريقيا، والتي تعد فيها المناطق الإستراتيجية النفط والغاز الطبيعية الأكثر أهمية في العالم، وإن من مصلحة أمريكا الأساسية العمل على ضمان أن لا تصل دولة أخرى غيرها للسيطرة على هذه المناطق الجيو- إستراتيجية، وهو ما يمهد إلى مرحلة من مراحل الصراع الدولي على موارد النفط والغاز الطبيعي[2].

المصادر :-

أحسان عدنان عبد الله، الإستراتيجية العسكرية الأمريكية وانعكاساتها حيال منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2004، ص39.

ادريس لكريني، التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر، من غزو أفغانستان وغزو العراق، المطبعة والوراقة الوطنية، المغرب، 2005،

أمريك شومراد، البترول من منظور مستقبلي، جيو-سياسية الطاقة، باريس، موقع البيان، على الرابط الأتي:

انطوني كوردسمان (الشرق الأوسط الأكبر) المهمات الأمريكية سنة 2004، متغيرات الحلف الأطلسي، المعضلة الأوربية أنظمة المنطقة، النفط والغاز الطبيعي، مركز الدراسات الإستراتيجية في واشنطن، ترجمة مركز الدراسات الإستراتيجية، دمشق، 2004،

بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1994،

جوزيف س. ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسية العالمية، ترجمة محمد توفيق البجبرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007،

جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004،

خالد حمزة جريمط، تحول آليات الصراع في العلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، بغداد/ كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006،

خير الدين عبد الرحمن، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، دمشق، دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، 1996،

دونالد رامسفيلد، نمط جديد من الحرب، جريدة الشرق الأوسط، العدد (8341)، 2001/9/29.

دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط والغاز الطبيعي من بحر قزوين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006،

رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الأمريكية : بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2008،

رودولف جولياني، روايتان للسياسة الخارجية الأمريكية، جمهورية وديمقراطية، دراسات عالمية، العدد(72)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2008،

زبغنيو بريجنكسي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، عمان، الأهلية للنشر، 1997،

صالح العصفور، سياسات التنافسية (سلسلة جسر التنمية 115)، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، يوليو-تموز/2012،

ظافر عبد محمد شبر، التنافس بين المتغيرات البيئية وإستراتيجية التكييف وأثرها في الأداء، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد، 1995،

---

http://www.daralhayat.com/opinion .

1) زبغنيو بريجنكسي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، عمان، الأهلية للنشر، 1997، ص 54.

2 – دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط والغاز الطبيعي من بحر قزوين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006، ص56.

عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية، الحوارات النظرية الكبرى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009،
عبد الحي زلوم، أزمة نظام الرأسمالية والعولمة في مأزق، ط1، المؤسسة العربية للنشر والدراسات، بيروت، 2009،
علي حسين باكير، الصين تسبق الجميع وتحاول التهام نفط أفريقيا، مجلة المجتمع، الكويت، العدد (1695)، 2012،
عيد بن مسعود الجهني: الجولة الجديدة للصراع على نفط القارة السمراء، الحياة اللندنية، 2008/3/29.
عيسى درويش، ملامح السياسة الأمريكية والمستجدات الراهنة والمقبلة، مجلة الفكر السياسي، العدد (34)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2010، ص
غراهام ايفانز و جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص 39.
فردريك أي هايك، معنى التنافس، بحث منشور على شبكة الانترنت وعلى الرابط التالي: www.misbahalhurriya.org
فريد النجار، التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون، خيارات القرن الحادي والعشرين، ط1، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999،
كنيث والتز، نظرية السياسة الدولية في ريتشارد دليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية، الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمة: هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت،2009،
كوثر عباس الربيعي، التأثير الأمريكي في سوق النفط والغاز الطبيعي العالمية، مجلة دراسات دولية، بغداد، العددان 31-32، أيلول – كانون الأول 2006،
كوثر عباس الربيعي، التأثير الأمريكي في سوق النفط والغاز الطبيعي العالمية، مصدر سابق، ص 30.
مالك عوني، صناعة الدفاع وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تحولات ما بعد الحرب الباردة، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد (138)، أكتوبر 1999،
مالك عوني، صناعة الدفاع وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تحولات ما بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره،
محمد سميح حميد، البعد الاقتصادي في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، مجلة الفكر السياسي، العدد (35)، المؤسسة العربية للتوزيع المطبوعات، دمشق، 2009،
محمد سميح حميد، البعد الاقتصادي في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، مصدر سابق،
منعم صاحي العمار، نحو عالم متعدد الأقطاب، التحالفات الإستراتيجية الكبرى وأثرها في بناء هيكلية النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين (الإقليم الأسيوي نموذجاً)، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد (16)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2001،
Hirst. Thompson Grahame and Paul, Globalization in Question, Cit.2004.)
Roberto Matthews and Others, International Conflict and Conflict Management, Scarborough, Ontario, Canada, 1993,
Lall.S, Competitiveness Indices and Developing Countries, World Development, Vol129, NO, Sep, 2001,
OECD, technology and the economy: the key relationships organization for economic cooperation and development, Paris, 2008,
Stern, Paul C. and Daniel Drukman, International conflict Resolution after the cold war, National academy press, Washington, 2000,
Scott, B.R Lodge. US Competitiveness's : In the World Economy, Harvard Business school press, Boston, 1985,